شنـاشيـل

مجزرة النرويج .. لنا فيها حصة!

■ عدنان حسين

حتى لو كانت مجزرة أوسلو الشنيعة من صنيع النازيين الجدد فليس في وسعنا التبرؤ من دور لنا فيها ومسؤولية عنها، فمن منطقتنا انطلقت صناعة الإرهاب العالمي وفيها تشكّلت البيئة الحاضنة له باعتباره عملاً قُدسياً (جهاداً في سبيل الله) تعرّض المناهضون له والمكافحون ضده من المثقفين والسياسيين للتكفير وهدر الدم.

ولهذا السبب انصرفت الأذهان فور إذاعة خبر المجزرة إلى الإرهاب الذي ينسب نفسه إلى الإسلام، كتنظيم القاعدة وفروعه وأشباهه، ارتباطاً بالسوابق الكثيرة، بل أن أحدهم سارع إلى نسبة العملية الإجرامية إلى جماعة إسلامية متطرفة تأسيساً على ما مضى.

كانت البداية في الربط بين الإسلام والإرهاب مع تبنّي الأخوان المسلمين في مصر خط الاغتيال الفردي والقتل الجماعي. واكتملت النظرية وتطبيقاتها مع سيطرة الملالي على الثورة الإيرانية وإطلاقهم نظرية تصدير الثورة الإسلامية (بالقوة الغاشمة بالطبع).

حتى سبعينات القرن الماضي كانت قوى اليسار تخوض كفاحها مع الأعداء والخصوم، حتى المسلح منه، وجهاً لوجهٍ وليس من وراء الحجب وبالأسماء المستعارة .. تتدفق أولاً البيانات المطالبة بالحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية والحاضّة على الكفاح السلمي من أجل هذه المطالب، ثم على الثورة المسلحة بعد أن يستخدم الأعداء والخصوم السلاح لقمع الحركات اليسارية التي تجد نفسها في حال الاضطرار لحمل السلاح، وهو في الغالب بنادق رخيصة الثمن، دفاعاً عن النفس ... وجبهات هذا الكفاح كانت مُعلنة ومعلومة للأعداء والخصوم كما للأنصار الأصدقاء، ومكشوفة في الأحراش في الغالب بعيداً عن المناطق المأهولة بالمدنيين، وضد العسكريين الحكوميين أو الأجانب.

فقط مع جماعات الإسلام المتطرف صار الكفاح يجري بالمفخخات والأحزمة الناسفة والعبوات المحشوّة بـ(تي أن تي) والمسامير، داخل الأحياء السكنية والأسواق والمدارس والمستشفيات ودور العبادة ودوائر الدولة، وتطور لاحقاً إلى نسف وتفجير البنايات بالآلاف من سكانها والعاملين فيها مستهدفاً المدنيين الغُفل العُزّل، والى النحر العلني للبشر من الوريد إلى الوريد حتى أمام كاميرات التلفزيون.

الى الآن يحتفل بعضنا احتفالاً مجيداً بسقوط الضحايا الأبرياء في العمليات الإرهابية ويرقص على أشلاء الأطفال والشيوخ والنساء ووسط الخراب الشامل حتى لو وقعت هذه العمليات في قلب بغداد أو الموصل أو البصرة أو القاهرة أو الرياض أو إسلام آباد أو اسطنبول، وسواها من أمهات المدن الإسلامية، فكل ذلك بالنسبة لهذا البعض هو الجهاد الإسلامي المفضي إلى الجنة وحورها العين.

أمس أمضيت جزءا من وقتي في متابعة ما نشرته المواقع الإلكترونية العربية الرئيسية عن مجزرة النرويج، وبالذات التعليقات التي سجلها زوار هذه المواقع تعقيباً على المجزرة، كانت العشرات منها مثقلة بمشاعر التشفي والضغينة والكراهية تجاه الأوروبيين والغربيين عموماً (لأنهم مسيحيون ويهود بالطبع). ثم وجهت انتباهي إلى مواقف الحكومات العربية والإسلامية والمنظمات والمؤسسات الإسلامية، النتيجة مروعة ومخزية، فبينما كانت مواقف التنديد والاستنكار تتوالى على مدار الساعة في دول العالم المتحضر جميعاً، كان استنكارنا للمجزرة كالعادة محدوداً للغاية وخجولاً إلى أبعد الحدود.

أليس هذا موقفاً محبّذاً للإرهاب ومشجّعاً له؟

أكدت أنها المسؤولة عن هروب السجناء واغتيال اللامي

الداخلية: اعتقال أكبر عصابة مسلحة ببغداد نفذت أكثر من مئة عملية

□ متابعة/ المدى

أعلنت وزارة الداخلية العراقية، أمس السبت، عن اعتقال أكبر مجموعة مسلحة ببغداد، مؤكدة أنها مسؤولة عن تنفيذ أكثر من مئة عملية اغتيال بعبوات ناسفة وأسلحة كاتمة، بضمنها التي استهدفت رئيس هيئة المساءلة والعدالة، فيما أشارت إلى أن المجموعة متورطة في محاولة هروب سجناء مكافحة الإرهاب.

وقال مدير شؤون الداخلية في الوزارة اللواء احمد أبو رغيف إن "قوة من شؤون الداخلية وبالتعاون مع قوات من الشرطة تمكنت من اعتقال أكبر مجموعة مسلحة متخصصة في القيام بعمليات الاغتيال داخل العاصمة بغداد".

ونقلت وكالة السومرية نيوز عن أبو رغيف قوله إن "المجموعة اعترفت بمسؤوليتها عن مئة عملية اغتيال بضمنها التي استهدفت رئيس هيئة المساءلة والعدالة علي اللامي وعددا من الضباط بوزارتي الداخلية والدفاع"، مشيرا إلى أن "المجموعة أقرت ضمن اعترافاتها بأنها كانت تستخدم المسدسات الكاتمة للصوت والعبوات الناسفة في تنفيذ الاغتيالات".

وكان رئيس هيئة المساءلة والعدالة علي اللامي قد اغتيل، في الـ٢٦ من أيار الماضي، بإطلاق النار عليه بأسلحة كاتمة من قبل مجهولين على طريق قناة الجيش شرق بغداد.

وأشار أبو رغيف إلى أن "المجموعة اعترفت أيضا بمحاولتها تهريب السجناء من سجن مكافحة الإرهاب"، لافتا إلى "ضبط أسلحة كاتمة بحوزتهم، فضلا عن مواد تفجير يتم استخدامها في عملياتهم المسلحة".

وكانت وزارة الداخلية قد كشفت، في الثامن من أيار الماضي، عن تفاصيل حادثة سجن مكافحة الإرهاب في منطقة الرصافة، مؤكدة أن الحادثة أسفرت عن مقتل ستة من منتسبي الأجهزة الأمنية بينهم مدير مكتب مكافحة الإرهاب في الكرادة العميد مؤيد الصالح، و١١ من المتهمين الذين حاولوا الهروب بينهم والي بغداد في "دولة العراق الإسلامية" حذيفة البطاوي، فيما اعترفت قيادة عمليات بغداد بوجود تقصير في الإجراءات المتخذة وطبيعة مكان الاحتجاز.

يذكر أن المالكي أكد في الـ١١ من أيار الحالي، أن حادثة سجن مكافحة الإرهاب فيها تواطؤ واختراق وتحتاج لمزيد من التحقيق، مبينا أنه سيتم الإعلان عن الجهات المتورطة بعد إكمال التحقيق.

وانتقدت الداخلية في وقت سابق خروج بعض المجرمين خلال فترة التحقيق بسبب ما أسمته التحايل على القانون.

وقال وكيل الوزارة لشؤون الإسناد الفريق احمد الخفاجي في اتصال هاتفي مع "المدى" قبل أيام وفي اتصال إن القوى الأمنية قد قامت بإلقاء القبض على عدد من المجاميع التي تقوم بتصنيع هذه الأنواع من الأسلحة محليا ومجاميع أخرى قادمة من الجوار، وتابع الخفاجي "إن الإجراءات المتبعة من قبل وزارة الداخلية تقتصر بطبيعة الحال على الإجراءات التحقيقية ليتم إحالتهم بعد ذلك إلى السلطات القضائية إلا إن خلال عملية مقاضاتهم يتم التلاعب على النصوص القانونية وبالتالي تبرئة المجرمين".

وكان عضو مجلس النواب عن التحالف الوطني وليد الحلي طالب في وقت سابق إن فرض عقوبة الإعدام لمستخدمي السلاح الكاتم ضرورية من اجل حماية المجتمع العراقي.

وشدد الحلي في بيان له على ضرورة تشريع قانون خاص بسلاح كاتم الصوت وان تكون عقوبة الإعدام جزاء استخدامه.

وأضاف الحلي الاسبوع الماضي ، "نحن في العراق اليوم عندنا ظاهرة استخدام السلاح الكاتم من قبل المجاميع الإرهابية لذا أصبح المجتمع العراقي بحاجة ماسة إلى مثل هذا القانون حتى نردع ونتخلص من هؤلاء المجرمين الذين يستخدمون مثل هذه الأسلحة للقضاء على الإنسان الذي كرمه الله واعزه".

وتشهد بغداد واغلب محافظات العراق عمليات اغتيال لشرائح مختلفة من المجتمع باستخدام أسلحة كاتمة للصوت مما أدى إلى مقتل وإصابة العشرات.

ويكشف نواب عن أن اغلب مستخدمي (الكواتم) يحملون هويات و(باجات) حكومية، وان ما نسبته (٩٠٪) من الأسلحة الكاتمة للصوت صنعت محلياً ويكثر استخدامها في بغداد.

ويقول عضو اللجنة حاكم الزاملي في تصريح سابق له: لا يوجد لدى العراق أي اتفاق على استيراد أسلحة كاتمة للصوت، وان الذي لاحظناه خلال التحقيقات إن (٩٠٪) من هذه الأسلحة قد تم صنعها محليا، ولا توجد منطقة محددة لصنعتها ، مشيرا إلى أن استخدام هذه النوعية من الأسلحة يكثر في بغداد باعتبارها العاصمة، وتختلف عن باقي المدن التي تحدث بها هذه العمليات كالأنبار ونينوى وديالى.

وأضاف الزاملي: إن اغلب مستخدمي كاتم الصوت في بغداد لديهم هويات وباجات حكومية.(على حد قوله).

وفي وقت سابق، ذكر اللواء الركن حسن البيضاني رئيس هيئة أركان الجيش في قيادة عمليات بغداد أن موضوع أسلحة كاتم الصوت والعبوات اللاصقة يقلق الأجهزة الأمنية كثيرا، مضيفا:"إن الخط البياني للعمليات الإرهابية انخفض كثيرا إلا أن عمليات الاغتيال باستخدام العبوات اللاصقة والمسدسات الكاتمة للصوت والأسلحة الأخرى بدأت تؤشر ارتفاعا. وذكرت مصادر مؤكدة وجود سياسيين وضباط كبار في الأجهزة الأمنية متورطون بعمليات الاغتيال بكواتم الصوت. مشيرا إلى تشكيل لجنة للتحقيق مع هؤلاء الضباط. وقال المصدر أن هناك أجندات سياسية وتدخلات إقليمية وفسادا مستشريا في الأجهزة الأمنية وراء حدوث هذه الخروقات الأمنية، وأضاف أن هناك اتهامات موجهة إلى بعض المسؤولين باستخدام حمايتهم في عمليات التصفية السياسية.

نواب يدعون لمناقشته وفق المعايير العلمية

تحذيرات من تسييس البرنامج الحكومي.. ودولة القانون تخشى مشاغبات علاوي

□ بغداد/ إياس حسام الساموك

فيما يتخوف برلمانيون من قيام بعض الكتل السياسية باستغلال مناقشة البرنامج الحكومي لتحقيق أغراض سياسية والابتعاد عن تقويم أداء الوزراء، وجه قيادي في التيار الصدري انتقادات كثيرة للبرنامج معربا عن خيبة أمله لما طرحته الحكومة، معتبرا انه لم يتعد المنهاج لعمل الوزارة لأنه ينطوي على الكثير من النواقص.

وبحسب أعضاء في البرلمان، فأنهم سيضيّفون الوزراء بعد أن تتم مناقشة رئيس الوزراء على البرنامج الحكومي، لمعرفة الخطط الإستراتيجية والتكتيكية لبعض المشاريع المرحلية للوزارات.

وتنص إحدى فقرات الموازنة على أن الوزير الذي لا ينفذ ٧٥٪ من ميزانيته يكون في مساءلة أمام مجلس النواب.

ونال البرنامج الحكومي رضى مقرر مجلس النواب محمد الخالدي، والذي قال "يتكون منهاج الحكومة من ٤٠٠ صفحة ستتم مناقشتها خلال الجلسات المقبلة".

ويتخوف مراقبون من مواقف لائتلاف العراقية قد تكون بالضد من البرنامج بالرغم من امتلاكها ١١ وزارة، ويبين ذلك مصدر مقرب من القائمة العراقية "تتعمد كل كتلة سياسية إسقاط الأخرى تحت أي ذريعة، وبالرغم من مشاركة العراقية في البرنامج الحكومي فمن غير المستبعد أن تتخذ مواقف سلبية تجاهه باعتبار أن المسؤول عن الحكومة زعيم ائتلاف دولة القانون نوري المالكي والذي لديه مشاكل جمة مع قيادات العراقية".

إلا أن النائب عن التحالف الوطني علي العلاق استبعد خلط الجانب السياسي بطرح البرنامج الحكومي، بسبب ان الأخير يخضع للمعايير المهنية والقانونية، ويوضح أن "رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي كلف اللجان بمتابعة البرنامج وإعطاء توصيات عليه كلا حسب اختصاصه ومن ثم يتم الحكم على البرنامج بعيداً عن الأمور السياسية".

العلاق في تصريحه لـ"المدى" يؤكد أن الاعتراضات حال وجودها من قبل العراقية يجب أن تبنى على معايير موضوعية ومهنية يكون الغرض منها تقويم أداء الحكومة لا محاربته، مفترضا حسن نوايا كتلة علاوي لأنها مشتركة وبصورة فعالة في مجلس الوزراء وان أي خلل تكون فيه المسؤولية تضامنية لا فردية لرئيس المجلس فحسب.

نواب في العراقية يحاولون إيصال رسائل إلى الحكومة مفادها أنهم داعمون لها، وان التنافس السياسي والمخاصمات لن تكون على مصلحة الشعب العراقي وما تقدمه الوزارة من برنامج يجب أن يقوم بالاتجاه الصحيح.

ويرى النائب عن العراقية قيس الشذر إن كتلته ستنظر إلى البرنامج الحكومي على مستوى المصلحة العامة وستبتعد عن خلافاتها مع دولة القانون في هذا الموضوع، خصوصا لما له من مساس بواقع المواطن العراقي.

الشذر وفي تصريحه لـ"المدى" قال، توجد هناك نجاحات للحكومة في مجالات عدة، إلا انه استدرك بالقول "في بعض الأمور وجدنا الوزارات متلكئة في أحيان ومتوقفة أحيانا أخرى، وعلينا أن نفرز الفاشل عن الناجح وبجرأة وهو ما سيحصل حين يعرض البرنامج لمناقشته في قبل البرلمان"، رافضا جميع الاتهامات التي يطلقها الفرقاء على العراقية بأنها تسعى لإسقاط الحكومة، بالقول، "جميعنا مشتركون فيها وفي حال فشلها أو نجاحها، الكل مسؤول عن ذلك فمن غير المعقول أن نحارب الوزارة ونحن جزء فعال فيها ولكن نعمل على توجيهها بالشكل الصحيح الذي يلبي طموح جمهور العراقية".

غير أن دولة القانون، احد أهم مكونات الوطني، يتهم حزب علاوي داخل العراقية دون سواه بمحاولة استغلال أي استحقاق للحكومة من اجل تسقيطها، محذرا في الوقت نفسه من قيام المالكي بالمثل حال استمرار علاوي وحزبه في محاربة الحكومة.

ويشير القيادي في الائتلاف سعد المطلبي إلى أن "البرنامج الحكومي ناجح وبشكل كبير ولا اعتراض عليه وسيمرر بصورة سلسلة إلا في حال قيام حركة الوفاق بزعامة علاوي ببعض الأمور السلبية يكون الغرض منها إحراج المالكي وحكومته".

وعلى ما يقول المطلبي فأن دولة القانون تعودت من الوفاق هكذا مواقف سلبية وبالتالي في حال إحراج المالكي وتعمد تعطيل البرنامج الحكومي سيكون هناك رد مماثل من رئيس الوزراء، دون إعطاء التفاصيل عن طبيعة هذا الرد.

أما عن باقي مكونات العراقية فيؤكد المطلبي لـ"المدى" أنهم مرحبون بالبرنامج الحكومي ومتحمسون له، مستدركا "لديهم بعض الملاحظات الغرض منها إنجاح الحكومة وهو أمر ايجابي، ونحتاج إليه في هذه المرحلة ومن الممكن إيجاد الحلول لما يعترضون عليه".

وبالرغم من تأكيدات المطلبي على وجود قناعة كاملة للتيار الصدري بالبرنامج الحكومي الحالي، إلا أن قيادياً صدرياً انتقده ووصفه بأنه لم يرتق إلى المستوى المطلوب، مشددا على ضرورة إيجاد الحلول له لا عبر إسقاط الحكومة إنما عن طريق توجيهها وإصلاحها.

ويقول النائب عن كتلة الأحرار رافع عبد الجبار "توجد تحركات سياسية على المستوى العام لإسقاط الحكومة او الضغط عليها لأجل تحقيق بعض المكاسب لاسيما من القائمة العراقية التي تبحث عن تنفيذ اتفاقيات أربيل، وقد تكون دراسة البرنامج الحكومي احدى هذه الوسائل التي تسعى إليها القائمة لأجل تحقيق مطالبها".

وبدا عبد الجبار في حديثه لـ"المدى" غير راض عن البرنامج الحكومي والذي رفض تسميته بالبرنامج لأنه وبحسب النائب الصدري قريبا إلى المنهاج، موضحا "كان الأجدى بوزارة المالية تقديم خطط على مستوى السنوات القادمة تحول من خلالها اعتمادها وبنسبة ٩٠ بالمئة على النفط في ايراداتها الى ٧٠ بالمئة، وتعزيز الاعتماد على السياحة وهو ما لم يحصل فيما قدمته الحكومة".

ويحذر عبد الجبار من قيام بعض الجهات من استغلال نقاط الضعف في البرنامج الحكومي لاغراض سياسية، ويبين "ان المسؤولية تضامنية، وعلى الجميع تحملها، وفشل الحكومة يعني الجميع ،لا رئيس الوزراء فحسب، وبالتالي على الفرقاء تقديم الحلول لنقاط الضعف إلى مجلس الوزراء من خلال تقويم منطقي وعلمي صحيح".

وتتفق جبهة التوافق مع ما ذهب إليه القيادي الصدري، في أن القائمة العراقية ستحاول استثمار البرنامج الحكومي من اجل تنفيذ مطالبها، إذ ينوّه النائب محمد إقبال إلى ان الضغط على دولة القانون من خلال البرنامج الحكومي أمر وارد، وبالتالي فأن العراقية سوف لن تضيع هذه الفرصة دون الحصول على ما تراه من حصتها خلال اتفاقيات أربيل، محذرا من انطواء المشروع على الكثير من المآخذ، الأمر الذي سيخلق فرصة قانونية لدى المتربصين للحكومة من اجل إسقاطها.

أما القول بتسييس البرنامج الحكومي من اجل إسقاط الوزارة، أمر يستبعده إقبال والذي يؤكد في اتصال هاتفي مع "المدى" أمس أن "لدى المتخاصمين مع دولة القانون الكثير من الممرات يستطيعون من خلالها حجب الثقة عن الحكومة لاسيما وان الأخيرة تخلق لنفسها أزمات لم تنته بفترة قليلة".

وتابع إقبال وهو قيادي في الحزب الإسلامي العراقي "إن الحكومة انشغلت بالاتفاقات السياسية والانسحاب بعيدا عما وعدت به الشارع العراقي من إعمار وخدمات، الأمر الذي يجعلها عرضة للحرج حين يُناقش البرنامج الحكومي"، متمنيا "أن تتم مناقشته وفق المصلحة العامة بعيدا عن الإسقاطات السياسية".

■ يرى قيادي صدري إن من الأجدى بوزارة المالية تقليل التعويل على النفط من ٩٠ بالمئة إلى ٧٠ بالمئة، وتعزيز الاعتماد على السياحة حتى يمكن القول إن البرنامج الحكومي ناجح

أنباء

وزارة الخارجية تدين تفجيرات أوسلو

■ أدانت وزارة الخارجية العراقية التفجيرات التي شهدتها العاصمة النرويجية أوسلو والتي خلفت عدداً من القتلى والجرحى.

وجاء في بيان لها تلقت "المدى" نسخة منه "إن وزارة الخارجية تدين وتشجب هذا العمل الإرهابي الإجرامي بشدة وبأقوى العبارات، وتعبّر عن تعازيها وتعاطفها مع اسر الضحايا وذويهم، وتتمنى للجرحى والمصابين الشفاء العاجل".

وتابع البيان "وبهذه المناسبة تؤكد وزارة الخارجية على موقفها القاضي بضرورة التصدي للإرهاب ومحاربته أيا كان مصدره وبغض النظر عن جنسه أو دينه أو لونه".

التحقيق في حالات فساد بوزارة الدفاع

■ كشفت لجنة الأمن والدفاع البرلمانية عن التحقق في صفقات يعتقد أنها تعرضت لفساد إداري ومالي في وزارة الدفاع فضلا عن حالات فساد إداري ومالي متورط فيها ضباط ومسؤولون كبار في الوزارة.

وقال عضو اللجنة حامد المطلك "اللجنة تقوم في متابعة ملفات فساد تخص صفقات شراء أسلحة تمت خلال السنوات الماضية"، ولفت إلى أن "اللجنة رغم تسجيلها لحالات فساد إداري وحصولها على وثائق تدعم ذلك إلا إننا لن نعلنها إلى الرأي العام إلا بعد مناقشتها داخل البرلمان."

إنزال جوي اميركي في محافظة الناصرية

■ أعلنت مصادر أمنية إن قوات أمريكية نفذت إنزالا جويا جنوب مدينة الناصرية اعتقلت خلاله سبعة أشخاص دون علم القوات الأمنية العراقية.

ونقلت شبكة أخبار الناصرية عن المصدر قوله، إن قوات أمريكية تحملها طائرات الهليكوبتر قامت بإنزال جوي فجر أمس السبت في المحافظة حيث اعتقلت سبعة أشخاص، مضيفا إن قوات من شرطة ذي قار تابعت هذه الطائرات وأكدت إنها لم تعد إلى قاعدة الإمام علي الجوية ، وإنما اتجهت إلى مكان آخر خارج المحافظة.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media. culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون